الفصل الخامس

الاستهلاك والاستثمار

أولاً: الاستهلاك

أ- تعريف الاستهلاك:

إن كل وحدة إقتصادية فرداً كانت أم جماعة تحتاج إلى مجموعة متنوعة من السلع والخدمات لإشباع رغباته بطريقة مباشرة، وهذه السلع والخدمات تسمى السلع الإستهلاكية وتنقسم هذه السلع إلى نوعين من حيث معدل استخدامها النوع الأول هو السلع وحيدة الإستعمال، أي التي يستخدمها المستهلك، مرة واحدة فقط كالمواد الغذائية. والنوع الثاني سلع معمّرة وهي التي تستخدم عدة مرات ولفترة طويلة مثل المباني والسيارات ويضيف البعض إلى هذين النوعين نوع ثالث هو السلع النصف معمّرة والتي تستعمل لأكثر من مرّة ولكن لفترة قصيرة مثل أدوات القرطاسية وأدوات التنظيف ومستحضرات التجميل وغيرها.

إن النفقات التي يدفعها الفرد ثمناً للسلع والخدمات تشكل جزء من دخله (أو جميعه لدى الفئات الفقيرة) – وكما عرفنا سابقاً فإن دخل الفرد يتوزع على جانبين الاستهلاك والإدخار وإنه كلما ارتفع دخل الفرد فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم إنفاقه الإستهلاكي والعكس صحيح. إذاً الاستهلاك هو دالة للدخل حيث إن الاستهلاك هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة.

ب- دالة الاستهلاك:-

على افتراض أن مستوى دخل الفرد هو العامل الوحيد الذي يؤثر على الإنفاق الإستهلاكي وإن العوامل الأخرى نعتبرها ثابتة أو غير موجودة فإننا نؤكد أن س = د (ي) على اعتبار أن س = الاستهلاك، د (ي) = دالة الدخل. ولما كان الأفراد ينفقون جزء من دخلهم على الاستهلاك والجزء المتبقي يقومون بادخاره وعلى اعتبار أن ي – س = خ حيث رمزنا إلى الإدخار بالحرف خ إذاً فإن تغيّر مستوى الدخل يؤدي أيضاً إلى تغير الجزء المستقطع من أجل الإدخار، بالتالي فإننا نستطيع القول أيضاً أن خ = د (ي) حيث إن خ تتناسب طردياً مع ي.

ومن أجل دراسة دالة الاستهلاك يجب التعرف على مصطلحين اقتصاديين هامين:

١. الميل المتوسط للاستهلاك (م م س) وهو نسبة الدخل.

المنفقة على الاستهلاك أي ان م م س = $\frac{\text{س}}{\text{ي}}$

فاذا فرضنا ان الدخل ي = ١٠٠ دينار وان الاستهلاك س يبلغ ٩٠ دينار

فإن م م س = $\frac{٩٠}{١٠٠}$ = ٩٠%

وبما ان ي = س + خ فإن خ = ١٠ دنانير وأن

الميل المتوسط للادخار م م خ = $\frac{١٠}{١٠٠}$ = ١٠%

(٢) الميل الحدي للاستهلاك (م ح س) وهو عبارة عن العلاقة بين التغير في الاستهلاك (Δس) والتغير في الدخل (Δي).

$$\text{م ح س} = \frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ي}}$$

فإذا تغير الدخل من ١٠٠ دينار إلى ١١٠ دينـــار أي إن Δي = ١٠ وبنفس الوقت ارتفع الإنفاق على الاستهلاك من ٩٠ إلى ٩٨ دينـــار فإن Δس = ٨.

اذا فان م ح س = $\frac{٨}{١٠}$ = ٨٠%

ويكون الميل الحدي للادخار م ح خ = $\frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ي}} = \frac{٢}{١٠}$ = ٢٠%

ومن الاشتقاقات السابقة يتضح أن:

$$\frac{\text{س}}{\text{ي}} + \frac{\text{خ}}{\text{ي}} = ١$$

أي إن م م س + م م خ يساوي الواحد الصحيح.

كذلك فإن $\frac{\Delta \text{س}}{\Delta \text{ي}} + \frac{\Delta \text{خ}}{\Delta \text{ي}} = ١$

أي إن م ح س + م ح خ يساوي الواحد الصحيح.

لقد افترضنا سابقاً أن مستوى الدخل هو العامل الوحيـــد المؤشـــر على الإنفاق الإستهلاكي وأن بقية العوامل ثابتة، والحقيقة أنه هناك أكثر من عامل يؤثر على مستوى الاستهلاك منها العوامل الموضوعية مثـــل

عادات الاستهلاك، وتوزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وحجم الأصول العينية التي يمتلكها المجتمع ومستويات الأسعار وسعر الفائدة، وكذلك العوامل الذاتية مثل حب الظهور والبذخ والبخل والاحتياط للمستقبل وهذه العوامل تأخذ مفعولها في التأثير على مستوى الاستهلاك غالباً على المدى الطويل.

جـ- سلوك المستهلك:-

هل يستطيع المستهلك أن يشبع جميع رغباته المتزايدة وخاصةً في ظل ندرة الموارد بما في ذلك إمكانياته المالية؟ في الحقيقة أن الإنسان بطبيعته طموح وحاجاته متنامية ولا يستطيع إشباع جميع رغباته وعند دراساتنا لسلوك المستهلك نفترض أنه يسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع وذلك في حدود دخله المحدود وهذا ما يطلق عليه السلوك الرشيد أو العقلاني للمستهلك وأن تحقيقه لذلك يجعله يصل إلى حالة تسمى (توازن المستهلك) أي إنه يحقق أقصى إشباع ضمن حدود دخله والأسعار السائدة.

ولدراسة سلوك المستهلك لابد من دراسة النظريات التي وضعها الإقتصاديون التقليديون في هذا الموضوع وخاصةً نظرية المنفعة الحدية ونظرية منحنيات السواء.

أولاً: نظرية المنفعة الحدية:

إن قدرة السلعة على خلق الإشباع لدى المستهلك تسمى منفعة. وهذه المنفعة تتحقق بغض النظر عن طبيعة السلعة سواء كانت نافعة أم ضارة، لذلك فإن المستهلك ينسق مشترياته بحيث يحصل على أقصى منفعة كلية ممكنة من انفاق معين. والمنفعة قد تكون كبيرة أو صغيرة وذلك حسب حاجة الفرد للسلعة والمستهلك نفسه هو الذي يقرر حجم تلك